أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالعراق وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

دزوار إبراهيم محمود

الملخص:

أن الهدف من هذا البحث هو معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق وتركيا بالفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال اختبار فرضية البحث والقائل هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق.

وقد أظهرت نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وتركيا من (٢٠٠٣ – ٢٠١٤) قد أثرت بشكل إيجابي على مستويات التنمية الاقتصادية وخاصة في مؤشر النمو الاقتصادي نظراً لانفتاح العراق على العالم الخارجي واصدار قوانين استثمارية جديدة وإن كانت متواضعة وأغلبها في قطاع النفط عكس الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا والتي كانت متنوعة في قطاعات مختلفة.

وتأكد الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وهذا ما كان واضحاً في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

Abstract:

The aim of this research is to know the impact of foreign direct investment on economic development in Iraq and Turkey in the period 2003-2014 and to identify the weaknesses and strength that affect economic development through testing the hypothesis of research. Is there a statistically significant impact of foreign direct investment on economic growth in Iraq.

The results of the study showed that foreign direct investment in Iraq and Turkey from (2003-2014) had a positive impact on the levels of economic development, especially in the index of economic growth due to the opening of Iraq to the outside world and the issuance of new investment laws, albeit modest and

mostly in the oil sector, Direct in Turkey which were diversified in different sectors.

The study confirmed that there was a direct correlation between FDI and economic development, which was evident in the impact of foreign direct investment on economic growth.

مقدمة البحث:

يحظى الاستثمار الاجنبي المباشر بالاهتمام من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة و النامية على حد سواء ، فالاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر أحد ركائز العولمة الاقتصادية لما يحققه من فوائد في خلق فرص العمالة و نقل التكنلوجيا و غيرها. وتأتي العراق من الدول المرشحة في ضوء ظروف فترة الدراسة (٢٠٠٣ -٢٠١٤) للدخول في تجربة الاستثمار الاجنبي. ومن اجل تفعيل الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية عمدت الحكومة العراقية الى خصخصة منشآت القطاع العام، دون ان يرافق هذه العمليات انفتاحا على الاستثمارات الاجنبية، بالإضافة الى عدم قدرة المستثمرين بسبب عدم الاستقرار للدخول في استثمارات داخل العراق. لذا كان لابد من الاطلاع على تجربة معاصرة في الاستثمار الاجنبي المباشر كتركيا والتي سبقت العراق في هذا المجال، والتي ستكون لها اثار وانعكاسات ايجابية على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خاصة بعد تفعيل و تشريع قوانين استثمارية جديدة في العراق تمثلت بقانون سلطة الائتلاف المؤقتة، وقانون الاستثمار العراقي ٢٠٠٦. والتي اثرت بشكل مباشر في الانفتاح التجاري و زيادة راس المال البشري والتطور في بعض المؤسسات ، مع هذا يجب ان لا ننسى بان العراق تعتمد بالكامل على النفط كمورد رئيسي على عكس تركيا حيث اثرت على الاقتصاد الكلي والنقص في الموازنة العامة يسبب تقلبات اسعار النفط العالمية خاصة بعد ٢٠١٤.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في مستقبل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق و كيفية جذب رؤوس الاموال الاجنبية، وبيان سلبيات وايجابيات قوانين الاستثمار المقترحة وايجاد الحلول والمعالجات. كما أن إشكالية تمويل التنمية وإعادة ما دمرته الحروب من البنى التحتية وردم فجوة التخلف حقيقية، لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية، مما أدى إلى قلة الاستثمارات المحلية وهروبها، وعزوف المستثمر الأجنبي عن

الدخول إلى البلاد، وأحجام البنوك الدولية عن الإقراض ووجود ديون خارجية.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة من السؤال التالي:

- ما دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق؟

لذا أصبح الاستثمار الأجنبي ذات أهمية قصوى في زيادة مؤشرات التنمية الاقتصادية. فهناك العديد من المعوقات التي تقف امام تطوير ونهوض الاقتصاد العراقي منها داخلية وأخرى خارجية. فاعتماد العراق على النفط والتي تمثل ٩٧% من الواردات إشكالية كبيرة.

فرضية البحث:

تأتي فرضية البحث على ان للاستثمار الاجنبي المباشر اثر فعال على مؤشرات التنمية الاقتصادية بالعراق و تركيا خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)، وهناك علاقة طردية بين المتغيرين، وسيقوم الباحث باختبار الفرض الاحصائي القائل، يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالعراق وتركيا.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن يرتبط مناخ الاستثمار بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت إنتاجية أو خدمية في ظل ندرة الموارد المحلية للدولة الغنية والفقيرة علي السواء مما ينعكس تأثيره المباشر علي العديد من المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن أهم الآثار الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض مستويات البطالة للدولة المضيفة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستويات المعيشة والرفاهية للمواطن. ومن أهم الآثار الاقتصادية زيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

أهداف البحث: إن أهم أهداف هذا البحث تكمن في الآتي:

١. الوصول إلي إطار لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي التنمية الاقتصادية دولة العراق وتركيا.
٢. دراسة درجة الارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلي دولة العراق وتركيا والتنمية الاقتصادية.

٣. تقديم عدد من النتائج والتوصيات يسترشد بها متخذ القرارات الاقتصادية لتحسن المناخ الاستثماري.

منهجية وخطة البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والتحليلي الكمي في استنباط المعلومات والنتائج للتأكد من فرضية البحث . وتم تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية: تناول الجزء الأول (الجزء النظري للاستثمار الاجنبي المباشر). في حين تناول الجزء الثاني (الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية) والجزء الثالث تناول (اختبار فرض البحث) اما الجزء الرابع فتناول (النتائج والتوصيات).

الجزء الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيًا: أهمية ومبررات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية .

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية

الجزء الثالث: الدراسة القياسية.

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات.

المراجع.

الجزء الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

يتناول الباحث في هذا الجزء اطار نظري للاستثمار الاجنبي المباشر وبطريقة مختصرة، وذلك من خلال ما يلي:

المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل المرغوبة في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل انتهاجها لسياسة الحرية الاقتصادية. وزيادة درجة انفتاحها على العالم الخارجي. فضلاً عن ارتفاع مستوى العولمة دوليًا.

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

١ـ مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر: يعرف بأنه "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة التطوير الوسائل الموجودة بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية".[(i)]

أـ الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: لقد تناولت عديد من الدراسات والتقارير

الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر. ولعل اهم هذه التعريفات:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد آخر. سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية. وبهدف تحقيق عائد يفوق ما يحققه في دولته.[ii]
- ويعرف بأنه السماح للمستثمرين الأجانب من خارج الدولة في تملك أصول ثابتة أو متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة. أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[iii]
- هو عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرد أو شركة أو مؤسسة.[iv]
- ويعني توظيف الأموال في موجودات مادية و مالية متنوعة لغرض تحقيق عائد معين من وراء ذلك. والهدف من الاستثمار بشكل عام هو تحقيق منفعة معينة منها الربح.[v]
- كما عرف صندوق النقد الدولي (IMF)الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية.[vi]

ثانياً: اهمية ومبررات الاستثمار الاجنبي المباشر: سعت العديد من الدول إلى طلب رأس المال الأجنبي والسبب في ذلك يعود إلى أربعة عوامل رئيسية:

أ- التغلب على مشكلة التمويل وذلك بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية بدل القروض الخارجية.

ب- الاستقلال السياسي للدول النامية والتغيرات التي قام بها على القوى الاجتماعية.[vii]

ج- إصدار قوانين جديدة لتهيئة المناخ المناسب لرؤوس الأموال الأجنبية.

د- الرغبة في الحصول على المعرفة التكنولوجية، واكتساب الخبرة الإدارية والتنظيمية التي تساهم في إسراع عملية التنمية و تطوير القطاعات الاقتصادية.

مبررات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- انخفاض مستوى الدخول في الدول النامية و ارتفاع الميل للاستهلاك، حيث إن هذه الدول لا تستطيع خلق تراكم و تكوين رأس المال، مما يؤدي إلى فقر أسواقها و من ثم انعدام الحافز للاستثمارات، الأمر الذي يجعل من الصعب الاعتماد على الادخارات الفردية في تمويل التنمية.

ب- قلة الصادرات بسبب اعتمادها على سلعة أو سلعتين من المواد الأولية و بالأخص المشتقات النفطية والتي تكون عوائدها متقلبة و معتمدة على أسعار الشراء العالمية، و لذلك يصعب التحول إلى صادرات أخرى فتنخفض حصيلة النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمارات الوطنية.[viii]

ج- قلة الأجهزة المصرفية الوطنية فضلاً عن ضعف حجمها و صغره وعدم قدرتها على تعبئة ادخاراتها، وانعدام أو تخلف الأنظمة الضريبية.

د- هروب رؤوس الأموال الوطنية والتي تتركز على فئات معينة لديها إمكانيات قوية لتحويل ثروات البلد إلى بنوك أجنبية بسبب شعورهم أن هذه البنوك أكثر أمانًا لعدم وجود استقرار اقتصادي و سياسي.

ه- توجه الادخارات إلى استثمارات غير منتجة كالمضاربة بالعقارات.

و- انخفاض معدل التبادل التجاري الذي يعود لسياسات داخلية والمتمثلة بتقييد الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

ز- تخلف البنى التحتية لدى الدول النامية، حيث تعد البنى التحتية المتطورة والحديثة من العوامل المساعدة لقيام عملية التنمية، كمحطات الطاقة، والطرق الجديدة و غيرها، وهذه البنية من الطبيعي أن نحتاج إلى استثمارات ضخمة، لا تتحمل البلدان الأقل تطورًا، ومن الممكن تمويل هذه الاستثمارات من خارج البلاد[ix]. حيث يستخدم رأس المال الأجنبي لتطوير الهياكل الأساسية في الدول النامية والتي تكون بحاجة لاستثمارات طويلة الأجل.

ح- الحجم المتزايد للسكان يعد تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى الدول النامية لزيادة حجم الاستثمارات، حيث إن الزيادة السكانية تتطلب زيادة الإنفاق على رأس المال البشري (التعليم. الصحة. التدريب)، والذي يؤدي إلى الحاجة لرأس المال الأجنبي، كما أن زيادة السكان يعد عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والساعي لانخفاض الأجور لأن ذلك يساعد على تقليل كلفة العمل وزيادة الإنتاجية.[x]

ط- الحصول على التطور التكنولوجي والتي تنسجم مع استراتيجياتها التصنيعية.

وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الرئيسية لنقل التكنولوجيا المتطورة، عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة، ولاشك أن الدول التي تتوفر فيها حوافز للاستثمار هي التي تستقطب الاستثمارات أكثر من غيرها.[xi]

ي- الاقتراض من المصادر الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى الديون الخارجية تمثل عبئًا كبيرًا على الدول، ويترتب على ذلك التأخير في موعد السداد وبالتالي جدولة أو إعادة هيكلية دفع الديون، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، لذلك أخذت الكثير من الدول للتخلص من ديونها وبالتالي عدم التعرض لضغوط أو فرض سياسات اقتصادية مجحفة كالتقشف أو زيادة الضرائب على المستهلكين (حالة تركيا مثلاً).

ك- العمل على رفع مستويات النمو الاقتصادي فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجب أن تكون علاقة إيجابية.[xii]

ل- مستويات البطالة المرتفعة، والتضخم، وانخفاض معدلات الاحتياطي الوطني في العملات الأجنبية والخلل في ميزان المدفوعات. تؤثر بشكل كبير ومباشر على كافة النواحي في الدولة والاقتصادية بالأخص. وهذا ما أدى بالدول للجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقاتها.[xiii]

الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

أصبحت التنمية الاقتصادية مسالة اجتماعية وسياسية تحتل مكانًا بارزًا في الأحوال العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واليوم غدت هذه التنمية تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي العالمي. ونظرًا لأهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة لدول العالم فسنتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التنمية الإقتصادية:

يعرف بعض الاقتصاديين التنمية الاقتصادية انطلاقًا مما تحققه من زيادة في الدخل الوطني، الإنتاجية أو الاستهلاك، وبعضهم يعرفها كأداة لكسر حلقة التخلف، أما البعض فيعرفها على أنها إحداث تغيير وتجديد في هيكل الاقتصاد الوطني وفريق آخر يرى أن التنمية الاقتصادية هى "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي الفردي و تحسين في مستوى الدخل

لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير في هيكل الإنتاج."[xiv]

كما يكمن القول: إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق التنظيمات أفضل عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديًا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديًا.[xv]

ثانياً: أهداف التنمية الإقتصادية:

لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول ، يمكن تحديد أربعة أهداف أساسية لها وهي :

أ- زيادة الدخل الوطني الحقيقي: يعتبر الهدف الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية هو زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع أو بعبارة أخرى زيادة كمية السلع والخدمات التي تتبعها الموارد الإقتصادية للبلدان في فترة زمنية معينة، وذلك للتغلب تدريجيًا على جزء من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية مثل الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وخاصة إذا كان مصحوبًا بتغير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي للبلد، وتحكم الزيادة في الدخل الفردي عدة عوامل كالزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل أكثر لتحقيق نسبة أكبر من الزيادة في دخلها وذلك تجنبا لحالة الركود.[xvi]

ب- رفع المستوى المعيشي: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها، ويمكن قياس مستوى معيشة الأفراد على أساس متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعًا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، لذلك تعمل التنمية الإقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد، حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة للأفراد المرتبط بالتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، فنصيب دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي هو نتيجة قسمة إجمالي قيمة الناتج الوطني الحقيق على إجمالي عدد السكان وهو يستخدم كمقياس لمستوى المعيشة.[xvii]

ج- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: تتميز الدول المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الثروات والدخول بين الأفراد المجتمع الواحد، فقد تحصل فئة معينة على أكبر نصيب من الدخل الوطني في حين قد لا تحصل الفئات الأخرى إلا على جزء ضئيل منه وهذا ما ينعكس سلبًا على مستوى المعيشة ويجعل من متوسط الدخل الفردي دليل

غير كافٍ للدلالة على التنمية وأثرها على مستوى معيشة الأفراد، كما يتسبب التفاوت في توزيع الدخول من جهة أخرى إلى ظهور طبقي متوازن، ففي حين نجد أفراد يعيشون في ثراء فاحش، يوجد جزء آخر يعيش في فقر، وهذا ما يؤدي إلى اضطرابات داخل المجتمع.[xviii] كما أن التوزيع غير العادل للثروة ينجم عنه ما يعرف بهدر الموارد الإقتصادية، فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وتوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، وما ينجم عنها من زيادة الاسترداد بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للدول المتخلفة، وما يصاحبه من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعبا أخرى، فالتنمية تعمل على التوفيق بين زيادة الدخل الوطني الحقيقي وما يقابله من تحسين مستوى المعيشة عن طريق تقليل التفاوت في الدخول.[xix]

د- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: تغلب الزراعة على النشاط للدول المتخلفة، فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى للسكان، كما تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني، وقد سيطرت الزراعة على اقتصاديات هذه الدول مما يجعلها تتعرض لاضطرابات وتقلبات إقتصادية شديدة، نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار، وما يجب ذكره هو أن التقدم في ميدان التنمية الزراعية في البلدان النامية لم يكن في المستوى المطلوب خاصة إذا ما قارناه مع ما هو متاح فيها من موارد مختلفة، وعليه فإن فتح السوق من قبل الدولة قد يسمح لها ببيع الفوائض الزراعية وتوسيع تجارتها الخارجية من أجل تدعيم تنميتها الاقتصادية وعلاوة على أهمية الزراعة، نضيف أهمية تنشيط الصناعة والخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية، فاتخاذ السياسة التصنيع يدفع التنمية إلى الأمام.[xx]

جدول (١) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستويات النمو الاقتصادي في العراق وتركيا

التسلسل	السنة	العراق		تركيا	
		الاستثمار الأجنبي المباشر	النمو الاقتصادي	الاستثمار الأجنبي المباشر	النمو الاقتصادي
١	٢٠٠٣	١٠٠٠	٨١.٧٨٧	١٧٥٩٧	٥.٢٦٥
٢	٢٠٠٤	٣٠٠	٥٣.٣٨٦	١٩٣٩٠	٩.٣٦٣
٣	٢٠٠٥	٥١٥	١.٦٧٥	١٩٩٩٠	٨.٤٠٢
٤	٢٠٠٦	٣٨٣	٥.٦٣٨	٢٢٠٥٥	٦.٨٩٣
٥	٢٠٠٧	٩٧١	١.٨٨٩	٢١٠٦٨	٤.٦٦٩
٦	٢٠٠٨	١٨٥٥	٨.٢٢٨	٢١٧٨٢	٠.٦٥٩

٧	٢٠٠٩	١٥٩٨	٣.٣٧٩	١٤٩٣٨	٤.٨٢٦-
٨	٢٠١٠	١٣٩٦	٦.٤٠٣	١٩٥٢٣	٩.١٥٧
٩	٢٠١١	٢٠٨٢	٧.٥٤٦	٢٣٥٥٦	٨.٧٧٣
١٠	٢٠١٢	٣٤٠٠	١٣.٩٣٦	٢٠١٣٢	٢.١٢٧
١١	٢٠١٣	٥١٣١	٦.٥٧٢	٢٠٦٤٣	٤.١٩٣
١٢	٢٠١٤	٤٧٨١	٢.١١٨-	٢٠٢٠١	٢.٩١٤

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي. - صندوق النقد الدولي. - البنك الدولي.

الجزء الثالث: الدراسة القياسية.

فرضية النموذج: هل يوجد اثر معنوي ذات دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤.

وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي (OGDP).

المتغير المستقل: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

أولاً: توصيف النموذج (العراق):

التكامل المشترك:

وقد اتضح من النتائج كما في الجدول رقم (٢) أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة بطبيعتها الحالية حيث نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات للبيانات ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات من الرتبة صفر بدون أخذ أي فروق بطريقة الأثر عند مستوى ثقة ٠.٩٥ كما يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من الرتبة صفر عند مستوى ثقة ٠.٩٥ بطريقة القيم الكامنة العظمى ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة كمجموعة من الرتبة صفر لكلتا الطريقتين وعليه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

جدول رقم (٢) اختبار التكامل المشترك بطريقة (الأثر – القيمة الكامنة العظمى) للوغاريتم النمو الاقتصادي (LOGDP) في العراق

	اختبار الأثر	القيمة الجدولية	المعنوية	اختبار القيمة الكامنة العظمى	القيمة الجدولية	المعنوية
None *	١٥.٥٥٦٣٣	١٥.٤٩٤٧١	٠.٠٤٩	١٥.٥٤٧٩٩	١٤.٢٦٤٦	٠.٠٣١٢
At most 1	٠.٠٠٨٣٣٤	٣.٨٤١٤٦٦	٠.٩٢٦٩	٠.٠٠٨٣٣٤	٣.٨٤١٤٦٦	٠.٩٢٦٩

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9. *يوجد تكامل مشترك

ونظرًا لوجود تكامل بين المتغيرات موضوع الدراسة فإننا نبحث اتجاه السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction)، كما في الجدول رقم (٢).

إيجاد اتجاه السببية:

ونهدف من ذلك الوصول إلى معرفة اتجاه العلاقة بين كل زوج من المتغيرات بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية ووجود تكامل مشترك بينها حيث لا يمكن إجراء اختبار السببية إلا إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة. وبإجراء الاختبار نتج لدينا دالتين للعلاقات السببية.

جدول رقم (٣) معايير جودة النموذج للوغاريتم النمو الاقتصادي في العراق

	(LOGDP)	(LFDI)
R-squared	٠.٧٨٩٦٧	٠.٧٥٥٤٤٣
Adj. R-squared	٠.٧١٩٥٦	٠.٦٧٣٩٢٤
Sum sq. resids	٢.٥٦٤٥٣٩	١.٣٠١٧١٤
S.E. equation	٠.٦٥٣٧٧٦	٠.٤٦٥٧٨١
F-statistic	١١.٢٦٣٣	٩.٢٦٧٠٩٦
Log likelihood	٧.١٢٠٩٤-	٤.٠٦٩٥١-
Akaike AIC	٢.٢٤٩٠٩٨	١.٥٧١٠٠١
Schwarz SC	٢.٣١٤٨٤	١.٦٣٦٧٤٣
Mean dependent	٢.٢٩٠٨٥٣	٧.٥٢٨٦٦١
S.D. dependent	١.٢٣٤٥٥١	٠.٨١٥٦٨٦

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9.

ومن خلال الجدول رقم (٣) ولدراسة السببية لابد من دراسة نموذج التصحيح

للخطأ وبإجراء الاختبار ظهر لنا دالتين مختلفتين يتم اختيار الدالة التي تحقق معايير الجودة المطلوبة وبدراسة المعايير وتطبيقها وجد أن الدالة الثانية هى الأفضل من بين الدالتين فنجد أن معامل التحديد بلغت قيمته ٠.٧٥٥ وهى نسبة تفسير جيدة كما أن مجموع مربعات الأخطاء هى الأقل من بين الدالتين حيث بلغت قيمتها ١.٣٠ أيضًا نجد أن قيمة دالة الإمكان الأعظم للدالة الثانية هى الأكبر من بين الدوال الثلاث المختلفة فبلغت قيمتها -٤.٠٩٥ كما أن قيمة معيار أكاياكى (Akaike AIC) ومعيار (Schwarz SC) هما الأصغر ومن ثم فقد تميزت الدالة الثانية بهذه المعايير مقارنة بالدالة الأخرى.

معادلة نموذج الانحدار:

أولاً: مصفوفة الارتباط:

بدراسة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر(LFDI) والمتغير التابع النمو الاقتصادي (LOGDP) تبين من مصفوفة الارتباط أن:

جدول رقم (٤) مصفوفة الارتباط بين لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (LOGDP) و (LFDI) في العراق

Probability		LOGDP	LFDI
النمو الاقتصادي	معامل ارتباط بيرسون	١	
	المعنوية	-----	
الاستثمار الأجنبي المباشر	معامل ارتباط بيرسون	٠.٩٥١	١
	المعنوية	٠	-----

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9.

يوضح الجدول رقم (٤) علاقة الارتباط بين كلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) والنمو الاقتصادي (LOGDP) وقد تبين أن هناك ارتباطًا ذا دلالة إحصائية بين حيث بلغت قيمة الارتباط ٠.٩٥١ عند مستوى ثقة ٠.٩٩ وهو ارتباط إيجابي تام.

ثانيًا: معاملات النموذج:

جدول رقم (٥) معاملات نموذج الانحدار للوغاريتم النمو الاقتصادي في العراق

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار ت	المعنوية
الاستثمار الأجنبي المباشر	١.٣٨٠٦٧	٠.١٤٨٩٠٥	٩.٢٧٢١٣٩	٠
C	٨.٠٦٦٠٥-	١.١٠١٧١٢	٧.٣٢١٣٨-	٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9.

اختبار الفروض للمعاملات:

فرض العدم: C(1) = Zero

فرض البديل: C(1) ≠ Zero

ومن الجدول رقم (٥) يتضح أن للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (LOGDP) عند مستوى ثقة ٠.٩٩ حيث بلغت معنوية المتغيرين ٠.٠٠٠ وبالنظر إلى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للنمو الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي (LOGDP) فقد وجد أنها تساوى ٠.٩٠٥ وهى نسبة تفسير مرتفعة جدًا وأن النسبة المتبقية ترجع للخطأ.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية ٠.٧١٤ وهى أكبر من مستوى الخطأ ٠.٠٥ ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما في الشكل رقم (١).

شكل رقم (١) التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج للوغاريتم النمو الاقتصادي في العراق

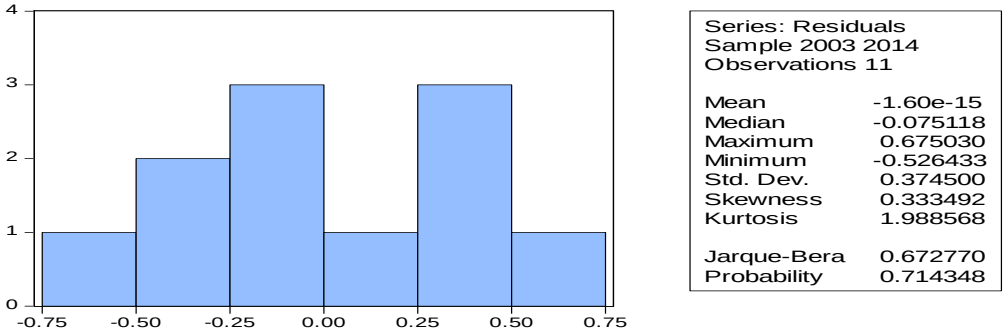

المصدر: نتائج برنامج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٦) معايير جودة النموذج للوغاريتم النمو الاقتصادي في العراق

معامل التحديد	٠.٩٠٥		
اختبار F	٩٩.٥٣	المعنوية	٠
معامل دوربن واتسون	١.٦٧	المعنوية	٠.٤٣٨
التوزيع الطبيعي للبواقي	٠.٧١٤		

المصدر: البيانات من إعداد الباحث.

حيث نرى في الجدول رقم (٦) أن اختبار (ف) كان معنويًا حيث كانت قيمة

المختبر الإحصائي ف تساوى ٩٩.٥٣ بمعنوية تساوى ٠.٠٠٠ مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية وعليه فتوجد جودة مطابقة من النموذج للبيانات.

وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (ف) التي بلغت ٠.٩٣٠ غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية ٠.٤٣٨ ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض حيث بلغت قيمة معامل دربن واطسون ١.٦٧.

ثالثًا: معادلة نموذج الانحدار:

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

Estimation Equation:

==========

LOGDP = C(1)*LFDI + C(2)

C(1) ترمز إلى معامل لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI).

C(2) ترمز إلى المقدار الثابت

Substituted Coefficient:

==========

LOGDP = 1.381*LFDI - 8.066

شكل رقم (٢) التسلسل الزمنى للقيم الفعلية والمقدرة للنمو الاقتصادي في العراق (LOGDP)

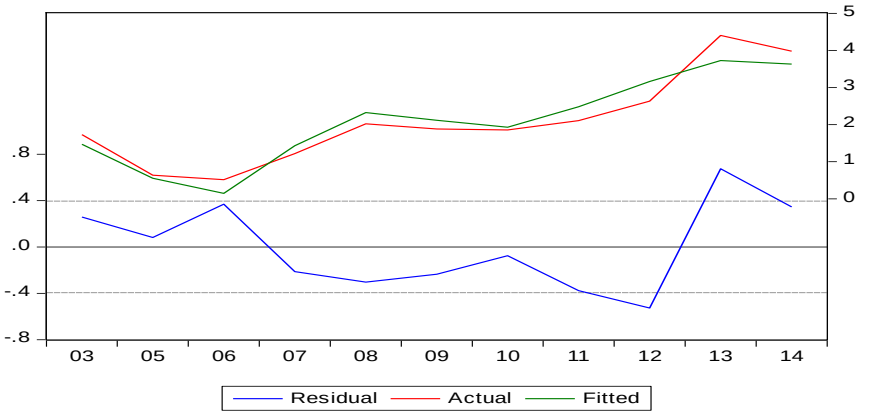

المصدر: نتائج برنامج التحليل الإحصائي.

حيث يوضح الشكل رقم (٢) يوضح التسلسل الزمني للقيم الفعلية والمقدرة للوغاريتم النمو الاقتصادي (LOGDP) وقد بين الشكل مدى التقارب الشديد بين السلسلتين وهذا دليل على أن أخطاء النموذج أقل ما يمكن.

شكل رقم (٣) القدرة التنبؤية للنموذج للنمو الاقتصادي (LOGDP) في العراق

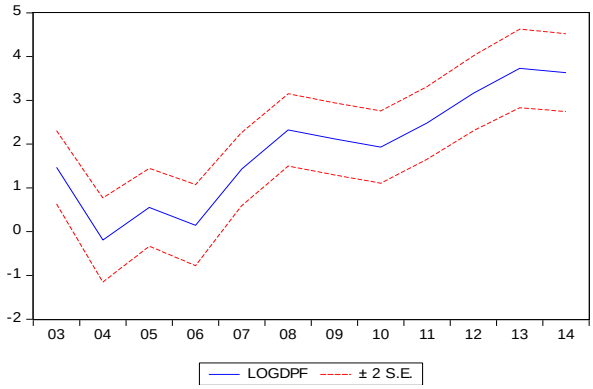

Forecast: LOGDPF	
Actual: LOGDP	
Forecast sample: 2003 2014	
Included observations: 11	
Root Mean Squared Error	0.357072
Mean Absolute Error	0.314517
Mean Abs. Percent Error	19.11314
Theil Inequality Coefficient	0.075130
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.024885
Covariance Proportion	0.975115

ويشير الشكل رقم (٣) إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن معامل ثيل أقل من ٠.١٠ حيث بلغت قيمته ٠.٠٧٥ ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

ثانياً: توصيف النموذج (تركيا):

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤. وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:

المتغير المستقل: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

المتغير التابع: النمو الاقتصادي (OGDP).

التكامل المشترك:

وقد اتضح من النتائج أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة بطبيعتها الحالية حيث نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات للبيانات ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات من الرتبة صفر بدون أخذ أى فروق وعند الرتبة الأولى لكلتا الطريقتين (الأثر – القيم الكامنة العظمى) عند مستوى ثقة ٩٩ ٠. ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة كمجموعة من الرتبة صفر لكلا الطريقتين وعليه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، كما في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) اختبار التكامل المشترك بطريقة (الأثر – القيمة الكامنة العظمى) للوغاريتم النمو الاقتصادي (LOGDP) في تركيا

	اختبار الأثر	القيمة الجدولية	المعنوية	اختبار القيمة الكامنة العظمى	القيمة الجدولية	المعنوية
None *	٤٢.٣٧٠٥٤	١٥.٤٩٤٧١	٠	٢٩.٥٠٩٤٦	١٤.٢٦٤٦	٠.٠٠٠١
At most 1*	١٢.٨٦١٠٩	٣.٨٤١٤٦٦	٠.٠٠٠٣	١٢.٨٦١٠٩	٣.٨٤١٤٦٦	٠.٠٠٠٣

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9. *يوجد تكامل مشترك

ونظرًا لوجود تكامل بين المتغيرات موضوع الدراسة فإننا نبحث اتجاه السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction) كما في الجدول رقم (٧).

إيجاد اتجاه السببية:

ونهدف من ذلك الوصول إلى معرفة اتجاه العلاقة بين كل زوج من المتغيرات بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية ووجود تكامل مشترك بينها حيث لا يمكن إجراء اختبار السببية إلا إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة. وبإجراء الاختبار نتج لدينا دالتان للعلاقات السببية.

جدول رقم (٨) معايير جودة النموذج للوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا

	(LOGDP)	(LFDI)
R-squared	٠.٦٣٩٥٥	٠.٢٣٧٣٦١
Adj. R-squared	٠.٥١٩٤٠١	٠.٠١٦٨٥-
Sum sq. resids	٠.٦٩٨٢٨٤	٠.٠٢٢٣١
S.E. equation	٠.٣٤١١٤٦	٠.٠٦٠٩٧٨
F-statistic	٥.٣٢٢٩٤١	٠.٩٣٣٧١١
Log likelihood	١.٢٦٦٨٥-	١٤.٢٢٩٣٨
Akaike AIC	٠.٩٤٨١٩	٢.٤٩٥٤٢-
Schwarz SC	١.٠١٣٩٣١	٢.٤٢٩٦٨-
Mean dependent	١.٧٨٥٧٨٨	٩.٩٤٩٦٦٣
S.D. dependent	٠.٤٩٢٠٩٥	٠.٠٦٠٤٧

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9.

ولدراسة السببية لابد من دراسة نموذج التصحيح للخطأ وبإجراء الاختبار ظهر لنا دالتان مختلفتان يتم اختيار الدالة التي تحقق معايير الجودة المطلوبة وبدراسة المعايير وتطبيقها وجد أن الدالة الثانية هى الأفضل من بين الدالتين فنجد أن معامل التحديد بلغت قيمته ٠.٢٣٧ وهى نسبة تفسير ضعيفة كما أن مجموع مربعات الأخطاء هى الأقل من بين الدالتين حيث بلغت قيمتها ١.٣٠ أيضًا نجد أن قيمة دالة الإمكان الأعظم للدالة الثانية هى الأكبر من بين الدالتين فبلغت قيمتها ١٤.٢٢٩ كما أن قيمة معيار أكاياكى (Akaike AIC) ومعيار (Schwarz SC) هما الأصغر ومن ثم فقد تميزت الدالة الثانية بهذه المعايير مقارنة بالدالة الأخرى، الجدول رقم (٨).

معادلة نموذج الانحدار:

أولاً: مصفوفة الارتباط:

بدراسة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) والمتغير التابع النمو الاقتصادي (LOGDP) تبين من مصفوفة الارتباط أن

جدول رقم (٩) مصفوفة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (LOGDP) و (LFDI) في تركيا

Probability		LOGDP	LFDI
النمو الاقتصادي	معامل ارتباط بيرسون	١	
	المعنوية	-----	
الاستثمار الأجنبي المباشر	معامل ارتباط بيرسون	٠.٩١٧	١
	المعنوية	٠	-----

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9.

يوضح الجدول رقم (٩) علاقة الارتباط بين كلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) والنمو الاقتصادي (LOGDP) وقد تبين أن هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين حيث بلغت قيمة الارتباط ٠.٩١٧ عند مستوى ثقة ٠.٩٩ وهو ارتباط إيجابي تام.

ثانيًا: معاملات النموذج:

جدول رقم (١٠) معاملات نموذج الانحدار للوغاريتم النمو الاقتصادي في تركيا

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار ت	المعنوية
LFDI	٩.٦٣٥٩٩٧	١.٣٩٨٥٢٩	٦.٨٩٠٠٩٧	٠.٠٠٠١
C	٩٤.١٤٠٣-	١٣.٨٨٤١٨	٦.٧٨٠٤-	٠.٠٠٠١

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج البرنامج E-VIEWS 9.

اختبار الفروض للمعاملات:

فرض العدم: C(1) = Zero

الفرض البديل: C(1) ≠ Zero

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح أن للمتغير (LFDI) تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (LOGDP) عند مستوى ثقة ٠.٩٩ حيث بلغت معنوية المتغيرين ٠.٠٠٠ وبالنظر إلى القدرة التفسيرية لهذا المتغير على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن أن تحدث للنمو الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي (LOGDP) فقد وجد أنها تساوى ٠.٨٤١ وهى نسبة تفسير مرتفعة جدًا وأن النسبة المتبقية ترجع للخطأ.

وباختبار البواقي وجد أنها تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت المعنوية ٠.٥٠٩ وهى أكبر من مستوى الخطأ ٠.٠٥ ومن ثم نقبل الفرض الصفري أو العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما في الشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤) التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج للوغاريتم النمو الاقتصادي في تركيا

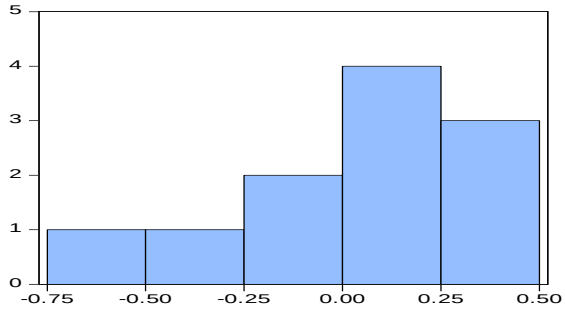

المصدر: نتائج برنامج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (١١) معايير جودة النموذج للوغاريتم النمو الاقتصادي في تركيا

معامل التحديد	٠.٨٤١		
اختبار F	٤٧.٤٧	المعنوية	٠
معامل دوربن واتسون	١.٦٣	المعنوية	٠.٨٠٤
التوزيع الطبيعي للبواقي	٠.٥٠٩		

المصدر: البيانات من إعداد الباحث.

نجد في الجدول رقم (١١) أن اختبار (ف) كانت معنوية حيث كانت قيمة المختبر

الإحصائي ف تساوى ٤٧.٤٧ بمعنوية تساوى ٠.٠٠٠ مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة إحصائية وعليه فتوجد جودة مطابقة من النموذج للبيانات. وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي نجد أن قيمة (ف) التي بلغت ٠.٢٢٥ غير معنوية حيث بلغت قيمة المعنوية ٠.٨٠٤ ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بأنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وبعضها البعض حيث بلغت قيمة معامل دربن واطسون ١.٦٣.

ثالثًا: معادلة نموذج الانحدار: ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

Estimation Equation:

==========

LOGDP = C(1)*LFDI + C(2)

C(1) ترمز إلى معامل لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI).

C(2) ترمز إلى المقدار الثابت

Substituted Coefficient:

==========

LOGDP = 9.636*LFDI - 94.140

شكل (٥) التسلسل الزمنى للقيم الفعلية والمقدرة للنمو الاقتصادي (LOGDP) في تركيا

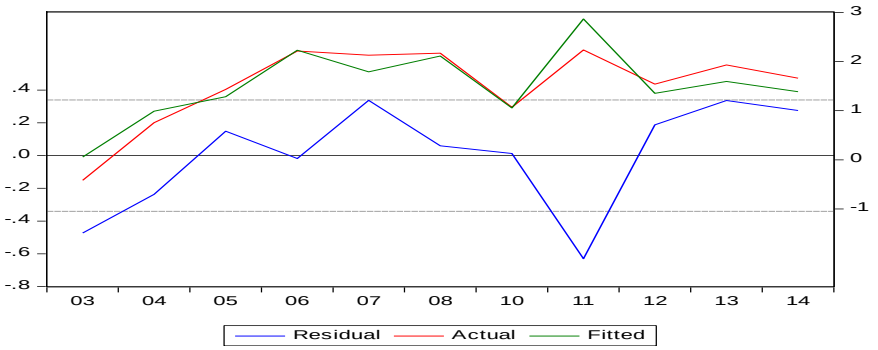

المصدر: نتائج برنامج التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (٥) يوضح التسلسل الزمنى للقيم الفعلية والمقدرة للوغاريتم الناتج المحلى الإجمالي (LOGDP) وقد بين الشكل مدى التقارب الشديد بين السلسلتين وهذا دليل على أن أخطاء النموذج أقل ما يمكن.

شكل رقم (٦) القدرة التنبؤية لنموذج النمو الاقتصادي (LOGDP) في تركيا

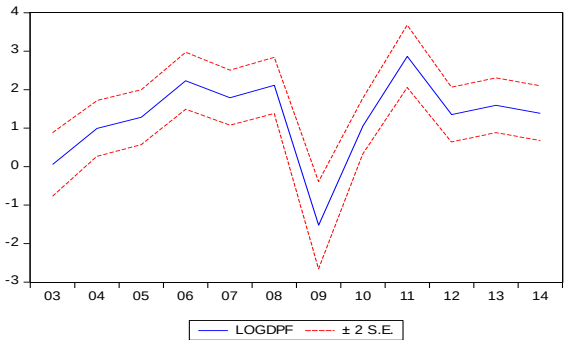

Forecast: LOGDPF	
Actual: LOGDP	
Forecast sample: 2003 2014	
Included observations: 11	
Root Mean Squared Error	0.307535
Mean Absolute Error	0.246745
Mean Abs. Percent Error	22.73182
Theil Inequality Coefficient	0.090962
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.043373
Covariance Proportion	0.956627

ويشير الشكل رقم (٦) إلى مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية حيث إن معامل ثيل أقل من ٠.١٠ حيث بلغت قيمته ٠.٠٩١ ومن ثم يمكننا الاعتماد على هذا النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا الجزء ملخصًا لنتائج اختبار فروض الدراسة، وكذلك ملخصا لأهم النتائج العامة التي توصل إليها من خلال التحليل بالإضافة إلى التوصيات التي يراها الباحث مناسبة من أجل اهتمام بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي.

اولاً: النتائج:

١- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على مستويات النمو الاقتصادي في كل من العراق وتركيا وهو ما دعم الاقتصاد الكلي والذى تسعى إليه الدولتين.

٢- ليس من أولويات المستثمر الأجنبي خدمة الأغراض التنموية للدول المضيفة. إذ
لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً لتقديم مسار التنمية في الدول المضيفة له. ما لم ترتق هذه الدول لسياسات تحسين المناخ الاستثماري إلى المستوى الذي يزيد من قدراتها التفاوضية لإشراك العمالة المحلية. واستيراد التكنولوجيا وإعادة الأرباح (حالة العراق).

٣- ترتبط جاذبية أي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخها الاستثماري. وهذا ما يبرر التفاوت بين تركيا و العراق في كل المتغيرات

"القانونية، التنظيمية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية".

٤- أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. حيث انتهت الدراسة بصحة الفرض.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب إعادة تكييف المناخ الاستثماري في العراق. وتطوير أطر مؤسسية سليمة. وتفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار. وتفعيل رسائل الرقابة والمحاسبة والشفافية. لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- الاهتمام بالتنمية البشرية. والتطوير المعرفي ورفع المؤهلات. وتحسين الخدمات. والعمل على رفع قدرة القطاع الخاص. وضخ الأموال إلى قطاعات إنتاجية والاستفادة منه في البنية التحتية والذي من شانه أن زيادة النشاط الاقتصادي في البلد.

٣- تعزيز استقلالية السلطات المالية والنقدية. عن طريق إنشاء قطاع ونظام مصرفي متطور. يواكب ما يجري في العالم على غرار (تركيا). لتامين المستثمر على أرباحه وأعماله. وتنشيط السلطات النقدية حيث يساعد على استقرار الأسعار وتحقيق معدلات تضخم مستقر ومنخفض.

المراجع.

(i) هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية "الصين نموذجا"**، بغداد ٢٠٠٢ ، ص١٣.

(ii) د. علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٣٦.

(iii)عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٢،ص١٦.

(iv) هشام ياسين شعلان، **آليات التحول من نظام التخطيط المركزي لنظام اقتصاد السوق**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٢٦.

(v) حسين الشمري، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي**، بحث اقتصادي، جامعة بابل، ٢٠١٣، ص٢.

(vi)UNCTAD, world investment report 1997, **transnational corporation Market structure and compaction policy**, UN, New York and Geneva, 1997, P.108.

([vii])Robert Jaqobsson, "**Hur ska du investera I vastra varlden"**, Goteborg Universitet, Mater project, 2010, P49.

([viii]) د. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص ٤٣-٤٥.

([ix]) المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، **"الاستثمار الأجنبي وآثاره على اقتصاد البلد المضيف"**، بوابة عبر الإنترنت، ٢٠١١.

Http:/hrdiscussion,.com,hr24952.html.

للمزيد: سعدى وبن عامر، **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي"**، الملتقى العلمي الأول، جامعة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٥.

([x]) د. ايفريجت هاجن، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة: جورج خوري، مركز الكتب الأردني، الأردن، ١٩٨٨، ص ٥٠.

([xi]) سامي التميمي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦**، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص ١٩٨.

([xii]) د. خوادجية سميحة جنان، **"تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦.

([xiii])Cuadros ., Vicente O.,& Maite A.,"**Opennes and Growth: Re: Examning Forigen Direct Investment ,Trade and Output Linkages in Latin America**", The Journal of Development Studies, 2006, Vol,40, No,4, P 169.

([xiv]) بسعد حكمية، **أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٤٥.

([xv]) محمد عبدالعزيز عجميه، إيمان عطية ناصف، علي عبدالوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٥٦.

([xvi])بن عبدالعزيز فطيمة، **فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص٨.

([xvii]) محمد عبدالعزيز عجميه، إيمان عطية ناصف، علي عبدالوهاب نجا، **نفس المصدر**، ص٨١.

([xviii]) بسعد حكمية، **مصدر سابق**، ص٤٨.

([xix]) بسعد حكمية، **نفس المصدر**، ص٤٨.

([xx]) بسعد حكمية، **نفس المصدر** ، ص٤٩.

وللمزيد انظر إلى:

- محمد زكي الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.

- Madule Stephane, **The developments of Trade**. HAMRAMATTAN, Paris, 1990.